السنة الثامنة عشرة العدد 2، 1443هـ/2021م

مجلة نصف سنوية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية

تصدر عن كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا

في هذا العدد :

- **أخذ لقاح فيروس كورونا أثناء الصيام (دراسة مقارنة بين فتوى مجلس العلماء الإندونيسي ومجالس الإفتاء في العالم الإسلامي)**
يولي ياسين ومحمد زين رزقي
- **أثر القرائن في اختلاف النقاد في الترجيح بين الروايات وإعلالها**
عبد الرحمن محمد مشاقبة
- **الفروق الأصولية المتعلقة بمباحث الأحكام عند المرداوي في كتابه التحبير شرح التحرير**
مسطاري ورسلي حسبي
- **التنوع الثقافي والتعايش السلمي في الاسلام**
خالد يحيى عبد الرحمن مهدلي ومحمد إيريهاديانا
- **الإعجاز الرمزي للقرآن الكريم (دراسة في كتاب "Fenomenologi Alquran" عند الأستاذ لقمان عبد القهار سومابراتا)**
عثمان شهاب ونوفريتا
- **مبادئ واستراتيجيات الأمن المائي في الشريعة الإسلامية: دراسة تحليلية في منهجية التطبيق**
بيدار محمد حسن، منير علي عبد الرب، حسنيظام هاشيم ومعلمين محمد شهيد
- **أحوال القيامة في التفسير والحديث النبوي (دراسة موضوعية مقارنة)**
أدي فخر الدين وفضيلة فخر الرازي

المراسلات

توجه جميع المراسلات وطلبات الاشتراك إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

Fakultas Dirasat Islamiyah Universitas Islam Negeri (UIN) Syarif Hidayatullah,
Jl. Ir. Juanda No. 95 Ciputat Jakarta 15412 Indonesia

- هاتف الكلية : (+62) 21 740 1925, Ext. 1905
- هاتف رئيس التحرير : (+62) 81298544377
- هاتف المساعد الإداري : (+62) 85732693000
- موقع المجلة : http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra/index
- البريد الإلكتروني : journal.alzahra.fdi@uinjkt.ac.id
- المجلة في الانستقرام : https://www.instagram.com/alzahra_journal/
- المجلة في تويتر : https://twitter.com/aljurnal
- المجلة في الفيس بوك : https://www.facebook.com/Al-Zahra-Journal-for-Islamic-and-Arabic-Studies-111661133592579

الرقم الدولي المعياري: (ISSN: 1412-226x)

هيئة التحرير

رئيس التحرير
فاتح الندى

هيئة التحرير
محمد شيرازي دمياطي — يولي ياسين — عثمان شهاب
حمكا حسن — غلمان الوسط
أحمدي عثمان — محمد شريف هداية الله

هيئة التحرير الدولي
أماني لوبيس — إندونيسيا
سيد عقيل حسين المنور — إندونيسيا
خزيمة توحيد ينجو — إندونيسيا
عبدالقادر ريادي — إندونيسيا
كمال الدين نور الدين — ماليزيا
وان كمال موجاني — ماليزيا
وليد أحمد صالح — كندا
أميمة أبو بكر — مصر
علي معيوف عبد العزيز — السعودية
مريم أيت أحمد — المغرب
ديدوح عمر — الجزائر
سلوى العوا — بريطانيا
إبراهيم محمد زين — قطر
حميد سليمي — كندا
محمد الحسيني — مصر
مالك حسين شعبان حسن — السعودية
عبد الرحمن كاسدي — إندونيسيا
حسن بهارون — إندونيسيا

المساعد الإداري
واسكيتو ويبووو
زهرة نفيسة
أمين الرحمن
حسبي الصدقي

مستشار اللغة الإنجليزية
سمحة رزان

المحتويات

العنوان

- **أخذ لقاح فيروس كورونا أثناء الصيام (دراسة مقارنة بين فتوى مجلس العلماء الإندونيسي ومجالس الإفتاء في العالم الإسلامي)**

يولي ياسين، محمد زين رزقي 217

- **أثر القرائن في اختلاف النقاد في الترجيح بين الروايات وإعلالها**

عبد الرحمن محمد مشاقبة 249

- **الفروق الأصولية المتعلقة بمباحث الأحكام عند المرداوي في كتابه التحبير شرح التحرير**

مسطاري، رسلي حسبي 277

- **التنوع الثقافي والتعايش السلمي في الاسلام**

خالد يحيى عبد الرحمن مهدلي، محمد إيريهاديانا 309

- **الإعجاز الرمزي للقرآن الكريم(دراسة في كتاب "Fenomenologi Alquran" عند الأستاذ لقمان عبد القهار سومابراتا)**

عثمان شهاب، نوفريتا 329

- **مبادئ واستراتيجيات الأمن المائي في الشريعة الإسلامية: دراسة تحليلية في منهجية التطبيق**

بيدار محمد حسن وآخرون 357

- **أحوال القيامة في التفسير والحديث النبوي (دراسة موضوعية مقارنة)**

أدي فخر الدين، فضيلة فخر الرازي 381

أثر القرائن في اختلاف النقاد في الترجيح بين الروايات وإعلالها

عبد الرحمن محمد مشاقبة
جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية
amashagba@kku.edu.sa

الملخص

تتناول هذه الدراسة مسألة من أهم مسائل علم علل الحديث، وهي مسألة القرائن وأثرها في اختلاف أحكام النقاد على الأحاديث والترجيح بينها، ودورها أيضاً في الوصول إلى قول فصل في الأحاديث المختلف في تصحيحها أو تعليلها بين النقاد.

من أجل تحقيق هذا الهدف اتبعت المنهج الاستقرائي الناقص لجمع النماذج التي استعرضتها ودرستها، ثم استخدمت المنهج الاستنباطي والنقدي في تحليل هذه المعلومات ودراستها؛ لأجل الوصول إلى نتيجة دقيقة في كل مسألة من مسائل هذا البحث، وبيان مدى وجاهتها وقوتها في ميزان النقد الحديثي.

وجاء تقسيم البحث بعد مقدمته إلى تمهيد وأربعة مطالب، لأنتهي إلى تسجيل نتائجه، ومن بين أهمها: من سمات المنهج النقدي عند المحدثين في علم علل الحديث البحث عن القرائن في كل حديث لترجيح جانب على آخر، اجتزاء أحكام النقاد على الروايات دون النظر في القرائن التي اعتبروها عند الحكم يؤدي إلى وقوع الخطأ في الترجيح بين الروايات.

الكلمات المفتاحية: *القرائن؛ علل الحديث؛ الترجيح؛ الإعلال؛ الروايات.*

The Impact of Evidence on the Difference of Critics in Tarjeeh between Narratives and Their Ilal

Abdelrahman Mohammad Mashaqba
King Khalid university Abha – Kingdom of Saudi Arabia
amashagba@kku.edu.sa

Abstract

This study deals with one of the most significant issues of hadith science, which is the issue of the evidence and their impact on the difference between the judgement of the critics on hadiths and outweighing (Tarjeeh) them. It also aimed to show its role in obtaining a decision regarding the different hadiths in terms of their correction or explanation among the critics. To achieve this objective, I used the incomplete inductive approach to collect the models that I reviewed and studied. Then I applied the deductive and critical approach in analyzing and studying this data. I used the previous methods to obtain an accurate results concerning each issue of this research, and to indicate the extent of its relevance and strength according to the hadith criticism. This research is divided into different topics including introduction, and four main topics then a conclusion that explains the results of this research. The most important of which are: One of the features of the critical approach among the modern scholars in the science of Ilal Al- hadith is the search for evidence in each hadith to outweigh one hadith over the other. Also deeming the judgments of the critics on the narrations without considering the evidence that they considered when judging al-hadith and that leads to the occurrence of the error in the outweighing between the narrations.

Key Word: *Evidence; Ilal al-Hadith; Tarjeeh (Outweighing); Hidden Defect (I'lal).*

المقدمة

يعد علم علل الحديث من أخفى أنواع علوم الحديث وأدقها؛ ذلك أن ميدانه أحاديث الثقات، التي جمعت شروط الصحة ظاهراً، لكنها تخفي سبباً يقدح في صحتها؛ لا يكاد يعرفه إلا الجهابذة من المحدثين، وبرغم أن نقاد الحديث المعتبرين كانوا يعتمدون في تصحيح الأحاديث وإعلالها على قواعد ومعايير دقيقة، إلا أنهم كانوا كذلك يمعنون النظر فيما يصاحب الحديث -سنداً ومتناً- من علامات ودلالات تفيد في الترجيح بين الأقوال في الحديث نفسه، أو تعليله، أو الجمع بين القولين.

ومع دقتهم في ذلك وتحريهم فيه، يجد المطالع لكتب نقاد الحديث اختلافهم في تصحيح بعض الأحاديث وإعلالها، أو في ترجيح أحد الوجوه على غيرها، بناء على ما ظهر له من قرائن ودلالات خالفه فيها غيره من النقاد، ورأى أن غيرها أقوى منها.

وللقرائن دورها الواضح في علم علل الحديث، وقد بيّن علماء العلل أن الكلام في هذا العلم ليس له ضابط يحكمه، فالأمر يدور مع القرائن في كل حديث، لأجل ذلك عُدّ تتبع القرائن، والبحث عنها، وإعمالها، من أهم سمات المنهج النقدي عند المحدثين.

والقرائن عند المحدثين تتعدد، فهناك قرائن للتعليل، وقرائن للترجيح، وأخرى لتصحيح الروايات المختلفة والجمع بينها؛ ما جعلني أفرد هذا البحث، للكلام عن دور القرائن في الترجيح بين الروايات.

وتظهر إشكالية البحث في أننا نجد في بعض الروايات المتعارضة قرائن تقوي كل جانب، وينتج عن ذلك تعارضاً في القرائن أو اختلاف في إعمالها، فإذا تعارضت إحدى القرائن مع قرينة أخرى، فأيّ القرينتين نُعْمل ونقدِّم ونرجّح؟ وأيّ القرينتين أقوى وأرجح، وهذا الأمر كان سببا لاختلاف النقاد في أحكامهم على الروايات

وليس من أولويات هذا البحث ولا من أهدافه بيان صحة حكم أحد النقاد وخطأ الآخر، وإن كنت تعرضت لذلك في بعض الأحاديث، فليس مقصوداً لذاته، والهدف من هذا البحث بيان أثر القرائن ودورها في اختلاف النقاد في الترجيح بين الروايات.

وبسؤال المختصين من أهل الحديث والبحث عن دراسات حول هذه المسألة العلمية، لم أجد إلا دراسة واحدة للدكتور علي مصطفى بعنوان "اختلاف أبي حاتم وأبي زرعة في علل الحديث"، وهي مقالة علمية منشورة في مجلة جامعة بينقول في العام ٢٠١٦م، وقد حصر الدكتور في دراسته هذه الكلام عن الاختلاف بين أبي حاتم وأبي زرعة فقط، وحدد بحثه أيضاً في كتابيّ الطهارة والصلاة من علل الحديث لابن أبي حاتم، وعذره في ذلك أن الأبحاث المعدة للنشر في المجلات المحكمة ملزمة بعدد صفحات معين لا يتجاوزها.

نظراً لكون الأبحاث المحكمة محددة الصفحات، فقد جاءت دراستي في هذا البحث دراسة أنموذجية للتدليل على أثر القرائن في الترجيح بين الروايات.

منهجية البحث

استعنت في هذا البحث بجملة من المناهج اقتضتها الضرورة: المنهج الاستقرائي، عند القراءة في كتب العلل، والسؤالات، واستعنت بالمنهجين، التحليلي والنقدي، عند تحليل هذه العبارات، ودراستها دراسة علمية متأنية، مع تخريج الأحاديث في الأمثلة الواردة في البحث تخريجاً مختصراً يفي بالغرض ويحقق المراد.

وجاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مطالب، وخاتمة. أما المقدمة: فبينت فيها أهمية الموضوع، والهدف منه، ومنهج البحث فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث. وكان التمهيد في: مفهوم القرينة لغة واصطلاحاً. أما المطلب الأول: أثر القرائن في اختلاف النقاد في ترجيح صحابيّ الحديث. والمطلب الثاني: أثر القرائن في اختلاف النقاد في ترجيح زيادة راو في الإسناد. والمطلب الثالث: أثر القرائن في اختلاف النقاد في ترجيح إثبات سماع راو من شيخه أو نفيه. والمطلب الرابع: أثر القرائن في اختلاف النقاد في ترجيح راو بدل راو آخر في الإسناد. ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

مفهوم القرينة لغة واصطلاحاً.

القرينة في اللغة:

قال ابن فارس: " القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر شيء ينتأ بقوة وشدة"[١] ، والأصل الأول هو الأقرب إلى معنى القرينة عند المحدثين.

القرينة في الاصطلاح

عرفها الجرجاني بقوله: " أمر يشير إلى المطلوب"[٢]، وهذه تعريف مطلق يشمل القرينة في مختلف العلوم الشرعية واللغوية.

وعرّفها الدكتور أحمد معبد فقال:" ما يدل على المراد دون تصريح به، وذلك مما يكون له تعلق مباشر أو غير مباشر من الألفاظ أو الإشارات التي تؤثر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي، أو بيان حاله جرحاً أو تعديلاً "[٣].

أثر القرائن في اختلاف النقاد في ترجيح صحابيّ الحديث

المثال الأول

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي وأبا زرعة: حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، أصح، أو حديث عاصم، عن أبي وائل، عن المغيرة؟

قال أبي: الأعمش أحفظ من عاصم.

قال أبو زرعة: الصحيح: حديث عاصم، عن أبي وائل، عن المغيرة، عن النبي ﷺ[٤].

---

[١] أحمد بن فارس بن زكريا، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق عبدالسلام هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، مادة قرن، ٥: ٧٦.

[٢] علي بن محمد بن علي الجرجاني، *التعريفات*، تحقيق مجموعة من العلماء، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م)، ١: ٥٦.

[٣] أحمد معبد عبدالكريم، *ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حالة الراوي والمروي*، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ٢٠٠٤م)، ص٢٢-٢٣.

آثرت الاختصار في تعريف القرينة؛ لأن كثيراً من الدراسات العلمية والرسائل الجامعية المختصة بالقرائن قد استوفت ذلك.

[٤] ابن أبي حاتم، *علل الحديث*، ج١، ص٤٠٣-٤٠٧، والمسألة طويلة في الكتاب اقتصرت هنا على ذكر ما يتصل

قلت: نجد في هذا المثال الاختلاف بين أبي حاتم وأبي زرعة في الحكم على الروايتين أيهما أرجح، وسبب اختلافهم في الترجيح بين الروايتين هو اختلاف نظرهم للقرائن وقوتها، فنجد أنا أبا حاتم اعتمد للترجيح قرينة الحفظ، فقدّم رواية الأعمش، أما أبو زرعة فخالف صاحبه، وصحح رواية عاصم، معتمداً على قرينة تعليلية كان قد ذكرها في بداية هذه المسألة، وهي أن الأعمش ربما دلّس[٥].

بالنظر في هذا الحديث وطرقه وتخريجه، نجد أن الإمام البخاري أخرج الحديث في صحيحه، من طريق الأعمش[٦]، وهذا دلالة منه على صحتها وترجيحها على الطريق المخالفة إذ لم يخرجها.

وأخرجه كذلك الترمذي في "سننه"[٧]، وقال عقبه: "وهكذا روى منصور، وعبيدة الضَبّي، عن أبي وائل، عن حذيفة، مثل رواية الأعمش، وروى حماد بن أبي سليمان، وعاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث أبي وائل، عن حذيفة أصح".

ورجّح الدارقطني كذلك رواية الأعمش وصوّبها[٨].

قلت: تتابع الأئمة على رواية الحديث من طريق الأعمش، وتعليل طريق عاصم، ويعد هذا التصرف قرينة لنا نحن المتأخرين في الترجيح بين الإمامين، قال البيهقي بعد ذكر طرق الحديث: " والصحيح ما روى منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، كذا قال أبو عيسى الترمذي وجماعة من الحفاظ"[٩].

بموضوع البحث.

[٥] ابن أبي حاتم، *علل الحديث* ، ج١، ص٤٠٦.

[٦] في صحيحه، كتاب الوضوء، باب البول قائماً وقاعداً، حديث رقم ٢٢٤، وأخرجه كذلك أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب البول قائماً، حديث رقم ٢٣، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب الرخصة في البول في الصحراء قائما، حديث رقم ٢٦، وانظر حديث رقم ٢٨، وغيرهم كذلك.

[٧] في أبواب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، أي الرخصة في البول قائماً، حديث رقم ١٣، والمعنى نفسه ذكره الترمذي في علله الكبير، ج١، ص٩٢-٩٣.

[٨] الدارقطني، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، ج٧، ص٩٥، رقم ١٢٣٤.

[٩] البيهقي، *السنن الكبرى*، كتاب الطهارة، باب البول قائماً، ج١، ص١٦٣، عقب الحديث رقم ٤٨٨، فرجّح البيهقي رواية الأعمش معتمدا على قرينة وجود عدد من الحفاظ رجحوها، وخالفهم حافظ واحد هو أبو زرعة

ويقوي ذلك أيضاً أنني لم أجد من وافق أبا زرعة في ترجيحه، وغير ذلك أن أبا زرعة في تعليله لطريق الأعمش قال: "الأعمش ربما دلس"، وهذا احتمال لا يصل لدرجة القطع، بل إن هذا الاحتمال يضعف ويزول إذا علمنا أن شعبة هو من يروي هذا الحديث عن الأعمش[١٠]، وكان شعبة قد قال: " كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة"[١١].

ويمكننا إضافة قرينة أخرى لترجيح رواية الأعمش على رواية عاصم، وهي وجود متابعة لرواية الأعمش، ذلك أن منصوراً وعبيدة الضبّي -كما أشار الترمذي- تابعا الأعمش في روايته، وفي مقابل ذلك تابع حماد بن أبي سليمان عاصماً، وحماد وعاصم سيئا الحفظ ولا يقارنا بالأعمش ومنصور ومعهم عبيدة الضبي.

قال الإمام أحمد في عاصم: " .... رجل صالح خيّر ثقة، والأعمش أحفظ منه"[١٢]، وقال يحي بن معين: "الأعمش أثبت منه"[١٣]، وقال العقيلي: "لم يكن فيه إلا سوء الحفظ"[١٤]، وقال العجلي: "يختلف عنه في حديث زر وأبي وائل"[١٥]، وقال ابن رجب: " كان حفظه سيئاً، وحديثه خاصة عن زر وأبي وائل مضطرب"[١٦].

وأما حماد بن أبي سليمان، فقد قال فيه أبو حاتم: "هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش"[١٧]، وقال شعبة: "كان حمّاد لا يحفظ الحديث"[١٨]، وغيرها من الأقوال، فالحاصل أن كليهما سيء الحفظ، وقد قال الإمام أحمد: " منصور والأعمش أثبت من حماد وعاصم"[١٩].

---

[١٠] أخرجها الإمام البخاري في صحيحه، وتقدم الإشارة إليها قبل قليل.
[١١] ذكرها ابن طاهر المقدسي بإسناده إلى شعبة في كتابه مسألة التسمية، ص٤٧.
[١٢] أحمد بن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال*، ج١، ص٤٢٠.
[١٣] من كلام أبي زكريا في الرجال ليحيى بن معين، ص٦٤.
[١٤] ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، ج ٢٥، ص٢٣٩.
[١٥] العجلي، *الثقات*، ج ٢، ص٦.
[١٦] ابن رجب، *شرح علل الترمذي*، ج٢، ص٢٨٨.
[١٧] ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، ج ٣، ص١٤٧.
[١٨] ابن عدي، *الكامل في ضعفاء الرجال*، ج ٣، ص٣١٠، طبعة الرشد.
[١٩] أحمد بن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال*، ج٣، ص١٢١، وانظر نثل النبال لأبي إسحاق الحويني، ج١، ص٥٠٠، ج٢، ص٢٣١.

فحفظ منصور والأعمش وتثبتهما، مقارنة بحماد وعاصم، قرينة تجعلنا نرجح روايتهما على رواية حماد وعاصم، وهي قرينة تضاف إلى ما سبق ذكره، والله تعالى أعلم.

المثال الثاني

قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الثوري، عن الزبير بن عدي، عن أبي رزين، عن زر بن حبيش، عن أُبي بن كعب، عن النبي ﷺ؛ في المعوذتين[٢٠]؟

قال أبو زرعة: ورواه عنبسة بن سعيد - قاضي الري -وعمرو بن أبي قيس[٢١]، عن الزبير بن عدي، عن أبي رزين، عن حذيفة، عن النبي ﷺ.

قال أبو زرعة: حديث عنبسة وعمرو أشبه عندي إذا اتفق عليه النفسين، وهما الرواة عن الزبير، وأخاف أن يكون أشبه على الثوري: عاصم، عن زر، ولعله من الزبير.

قال أبي: حديث الثوري أصح عن أُبي، وهو أحفظهم، وأعلى من هؤلاء بدرجات، والحديث بأُبي أشبه؛ إذ كان قد رواه عاصم عن زر، عن أُبي، عن النبي ﷺ[٢٢]، وليس لحذيفة عن النبي ﷺ في المعوذتين معنى"[٢٣].

قلت: نجد في هذا المثال الاختلاف بين إمامين من أئمة النقد في الحكم على الروايتين أيهما أرجح، وسبب هذا الاختلاف في الحكم هو اختلاف نظرهم وتقديمهم للقرائن التي تحف كل رواية منهما وإعمالهم لها، فنجد أن أبا زرعة قد رجح حديث حذيفة لقرينة رواية اثنين للحديث عن الزبير، ولقرينة أن رواية الثوري لهذا الحديث معروفة عن عاصم عن زر، وليس عن الزبير بن عدي، فكأنه اشتبه على الثوري ودخل عليه إسناد في إسناد.

---

[٢٠] الحديث أخرجه: أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن، ص٢٧٢، وأحمد في مسنده، ج٣٥، ص١١٥ حديث رقم ٢١١٨٤.

[٢١] لم أجد من أخرج الحديث من طريقهما مع طول البحث.

[٢٢] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب سورة قل أعوذ برب الفلق، حديث رقم ٤٩٧٦، وعبدالرزاق في مصنفه، ج٣، ص٢٨٨، حديث رقم ٦١٢١، وأبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن، ص٢٧٢، وأحمد في مسنده، ج٣، ص١١٥، حديث رقم ٢١١٨١، ورقم ٢١١٨٢، ورقم ٢١١٨٣، ورقم ٢١١٨٥ وما بعدها، جميعهم من طرق عن عاصم به.

[٢٣] علل الحديث لابن أبي حاتم، ج٤، ص٥٧٢ وما بعدها.

أما أبو حاتم فرجح حديث أُبي، لقرينة حفظ الثوري وكونه أعلى من المخالفين له بدرجات، ثم بيّن أن للثوري في هذا الحديث إسنادان: الأول عن الزبير بن عدي، والآخر عن عاصم بن أبي النجود، ولوجود متابعات لهذه الرواية[٢٤]، وذكر لترجيحه حديث أُبي أيضاً قرينة أخرى، وهي أنه ليس لحذيفة عن النبي ﷺ في المعوذتين معنى، يشير بذلك إلى أمر دقيق قلّ من يتنبه له، وهو أن حذيفة غير مشهور برواية مثل هذه الأحاديث، ولا يرد له ذكر فيها، فحذيفة اختصاصه وشهرته كانت برواية أحاديث الفتن.

قلت: في مثل هذه الحالات لابد من نظر وتدقيق في هذه الروايات، وفي القرائن التي استعملها النقاد لترجيح رواية على أخرى، إذ النظر في كلام أئمة النقد وترجيح قول أحدهم على آخر لابد له من تأمل وتكرار نظر، والذي يظهر لي أن ما رجحه أبو حاتم الرازي هو الصواب، لقوة القرائن التي استعملها في ترجيحه، فعنبسة بن سعيد وعمرو بن أبي قيس وإن كانا من الرواة الثقات[٢٥] إلا أنهما لا يقارنا بسفيان الثوري، فسفيان أحفظ منهما وأعلى بدرجات، ويضاف إلى ذلك وجود المتابعات لحديث أُبي بن كعب، بخلاف حديث حذيفة رضي الله عنهما، فالحديث معروف بأُبي وليس بحذيفة

أما ما ذكره أبو زرعة من خوفه أن يكون اشتبه الأمر على سفيان فجعله عن عاصم عن زر، هذا الخوف أزاله أبو حاتم حين بيّن أن للثوري فيه إسنادان: عن عاصم عن زر عن أُبي، والآخر: عن الزبير بن عدي، عن أبي رزين، عن زر بن حبيش، عن أُبي.

[٢٤] تقدم الإشارة إليها قبل قليل.

[٢٥] عنبسة بن سعيد: وثقه الفسوي وأحمد وأبو زرعة الرازي وابن معين والعجلي، وغيرهم.
عمرو بن أبي قيس: فيه كلام، لكن وثقه: ابن معين وابن شاهين، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام.

أثر القرائن في اختلاف النقاد في ترجيح زيادة راو في الإسناد

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة، عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن ابن موهب، عن **قبيصة بن ذؤيب**، عن تميم الداري، عن النبي ﷺ؛ في الرجل يُسْلِم على يدي الرجل[٢٦]؟

قال أبي: حدثنا أبو نعيم، عن عبدالعزيز، عن ابن موهب؛ قال: سمعت تميماً الداري، عن النبي ﷺ[٢٧]، قال أبي: أبو نعيم أحفظ وأتقن، قلت لأبي: يحيى بن حمزة أفهم بأهل بلده، قال: أبو نعيم في كل شيء أحفظ وأتقن"[٢٨].

قلت: زاد يحيى بن حمزة في الإسناد الأول بين ابن موهب وبين تميم، قبيصة بن ذؤيب، وخالفه في الإسناد الثاني أبو نعيم الكوفي، فلم يذكر قبيصة في سند هذا الحديث.

ورجّح أبو حاتم الرازي طريق أبي نعيم بقرينة حفظه واتقانه، فأراد ابنه تنبيهه بوجود قرينة قوية ومعتبرة في الإسناد الأول وهي أن الإسناد شامي، ويحيى بن حمزة شامي، وهو أفهم بأهل بلده وأعرف، إعمالاً منه لقرينة أن أهل البلد أفهم بحديثهم، وأنّ طريقهم مقدّم[٢٩]؛ إلا أن أبا حاتم لم تكن هذه القرينة غائبة عنه، وكان مستحضرها، لكن كانت عنده قرينة أخرى أقوى منها وأوجب في التقديم، وهي أن أبا نعيم في كل شيء أحفظ وأتقن.

---

[٢٦] أخرجها أبو داود في سننه، كتاب الفرائض، باب في الرجل يسلم على يدي الرجل، ج٣، ص١٢٧، حديث رقم ٢٩١٨، والحاكم في مستدركه، ج٢:، ص٢٣٩، حديث رقم ٢٨٦٩، والبخاري في تاريخه، ج٥، ص١٩٨، والطبراني في معجمه الكبير، ج٢، ص٥٦، حديث رقم ١٢٧٣، وغيرهم، وقد تفرد بهذه الطريق يحيى بن حمزة ولم يتابعه أحد عليها.

[٢٧] رواية أبي نعيم أخرجها: الإمام أحمد في مسنده، ٢٨: ١٥٢، حديث رقم ١٦٩٥٣، والدارمي في مسنده، ج٢، ص٩٨٩، حديث رقم ٣٠٧٠.

[٢٨] ابن أبي، *حاتم، العلل*، ج٤، ص٥٦.

[٢٩] دأب العلماء على استخدام هذه القرينة واعتبارها عند النظر في الطرق والترجيح بينها، ومن ذلك: قول أبي زرعة الدمشقي: "أهل البلد أعلم بحديثهم، قالها شارحاً لكلام الإمام أحمد بن حنبل حين فضّل عبيد الله بن عمر في نافع على غيره. عبدالرحمن بن عمرو أبو زرعة الدمشقي، "تاريخ أبي زرعة الدمشقي"، تحقيق شكرالله القوجاني، (دمشق، مجمع اللغة العربي)، ص ٤٣٨، وللنقاد أقوال كثيرة تدل على قوة قرينة البلدية وتقديمها على غيرها عند التعارض مع غيرها.

فظهر لنا هنا تقديم قرينة الأحفظ والأتقن على قرينة البلد من قبل أبي حاتم، وهذا يدل على أن أحكام نقاد الحديث على طرق الحديث لا قاعدة ثابتة فيها، وأن الأمر يدور مع القرائن التي تحفّ كل رواية: وجوداً وعدماً، قوةً وضعفاً.

وقد وجدت في هذا المثال أن الأرجح والأصوب هو ما ذهب إليه أبو حاتم؛ لما ذكره من تقديم أبي نعيم في حفظه، وكذلك لوجود قرينة أخرى تؤيد تصرفه وتعضده، وهي قرينة العدد، فقد تابع أبا نعيم على روايته دون ذكر قبيصة عددٌ من الرواة تجاوزوا العشرة، وفيهم الشاميون أيضاً، من هؤلاء:

وكيع[٣٠]، وعلي بن عابس، وعبدالرحمن بن سليمان، ومحمد بن ربيعة[٣١]، وهؤلاء جميعاً ذكروه بإثبات السماع بين عبدالله بن موهب وتميم، وهو سماع لا يصح.

وابن نمير وأبي أسامة[٣٢]، ويونس بن أبي إسحاق وعبدالله بن داود[٣٣]، وعبدالله بن المبارك[٣٤]، وإسماعيل بن عياش[٣٥]، وعلي بن مسهر[٣٦]،ومحمد بن ميمون[٣٧]، كلهم عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن ابن موهب عن تميم الداري.

فانضمت قرينة العدد إلى قرينة الأحفظ والأتقن، وهما من أقوى القرائن التي يتم الترجيح بها عند المحدثين، فرجحت بذلك رواية أبا نعيم بهاتين القرينتين على رواية يحيى بن حمزة مع أنه من أهل بلد الراوي[٣٨].

---

[٣٠] أخرجها الإمام أحمد في مسنده، ج٢٨، ص١٥٢، حديث رقم ١٦٩٤٨.

[٣١] أخرجها الدارقطني في سننه، كتاب الرضاع، ج٥، ٣٢٢، حديث رقم ٤٣٨٨.

[٣٢] أخرجها الترمذي في سننه، أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الذي يسلم على يدي رجل، ج٣، ص٤٩٨، حديث رقم ٢١١٢، ومعهم وكيع أيضا، لكن دون ذكر السماع بين عبدالله بن موهب وتميم.

[٣٣] أخرجها النسائي في سننه الكبرى، كتاب الفرائض، باب ميراث موالي الموالاة، ج٦، ص١٣٣، حديث رقم ٦٣٧٩، ٦٣٨٠.

[٣٤] أخرجها عبدالرزاق في مصنفه، ج٦، ص٢٠، حديث رقم ٩٨٧٢.

[٣٥] أخرجها سعيد بن منصور في سننه، كتاب الفرائض، باب من أسلم على الميراث قبل أن يقسم، ج١:، ص٩٩، حديث رقم ٢٠٣، والدارقطني في سننه، كتاب الرضاع، ج٥، ص٣٢٢، حديث رقم ٤٣٨٥.

[٣٦] أخرجها الدارقطني في سننه، كتاب الرضاع، ج٥، ص٣٢٢، حديث رقم ٤٣٨٧.

[٣٧] أخرجها عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال، ج٢، ص٤٣١، مسألة رقم ٢٩٠١.

[٣٨] والحديث فيه أكثر من علة يطول الكلام فيها.

أثر القرائن في اختلاف النقاد في ترجيح إثبات سماع راو من شيخه أو نفيه

جاء في "التاريخ الكبير" للإمام البخاري إثباته السماع بين يحيى بن أبي المطاع وبين العرباض بن سارية، قال البخاري: "يحيى بن أبي المطاع، القرشي، يعد في الشاميين، **سمع** عرباض بن سارية"[٣٩].

في مقابل هذا نجد أن دُحَيماً، وتلميذه أبا زرعة الدمشقي، نصوا على عدم سماع يحيى بن أبي المطاع من العرباض بن سارية، وبينوا أن السماع لا يصح[٤٠].

وهنا وقع التعارض؛ فالإمام البخاري[٤١] أثبت السماع، ولكن دُحَيماً ومن تبعه ينفونه، فهل نقدّم قرينة المثبت للسماع على النافي؛ لكون المثبت معه زيادة علم فيقدم، خاصة أن من نصّ على السماع إمام جبل في هذا العلم، وأغلب كتابه التاريخ مخصص للبحث في مسائل السماع؟ أم نقدّم قول من نفوا السماع كونهم أهل بلد الراوي ومن علماء بلده، وأن قول أهل بلد الراوي مقدّم على غيره؟ فوقع الاختلاف والتعارض بين القرائن، وبالتالي وقع الاختلاف في اثبات السماع أو نفيه.

في بحث هذا التعارض وجدت أن علماء الحديث ونقاده قدموا كلام من نفى السماع وهم أهل بلد يحيى بن أبي المطاع – الشاميين- ورجّحوه على كلام الإمام البخاري، وليس سبب تقديمهم لذلك لكون قرينة أهل بلد الراوي أقوى من قرينة المثبت مقدم على النافي فقط، بل للأسباب الآتية:

أولاً: لما تقدم ذكره، أنهم من أهل بلده وأعرف به وأخبر، خاصة دُحَيماً فهو مقدّم في معرفة الرجال الشاميين.

---

[٣٩] البخاري، *التاريخ الكبير*، ج٨، ص٣٠٦.

[٤٠] أبو زرعة الدمشقي، *التاريخ*، ص٦٠٥. استخدم دحيم علم الطبقات في إثبات نفي السماع بين يحيى وبين العرباض ببيان طبقاتهم وتواريخ وفاتهم، وانظر: علي بن الحسن بن عساكر، *تاريخ دمشق*، تحقيق عمرو العمروي، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ)، ج٦٤، ص٣٧٦.

[٤١] وذهب إلى ذلك أيضاً ابن ماجة، فقد أخرج في سننه حديثاً من رواية يحيى بن أبي المطاع عن العرباض بن سارية وفيه قول يحيى: سمعت العرباض بن سارية.. الحديث، ابن ماجة، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ج١، ص١٥، حديث رقم ٤٢.

ثانياً: أن الإمام البخاري عنده أوهام في الرواة الشاميين، قال ابن عقدة: " قد يقع لمحمد بن إسماعيل الغلط في أهل الشام"[٤٢].

وأكّد هذه المعلومة -وقوع أوهام للإمام البخاري في بعض الشاميين- غير واحد من أهل العلم، منهم:

- ابن رجب الحنبلي، قال: "وقد ذكر البخاري في تاريخه: أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرباض اعتماداً على هذه الرواية، إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرباض ولم يلقه، وهذه الرواية غلط، وممن ذكر ذلك أبو زرعة الدمشقي وحكاه عن دُحيم، **وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم**، والبخاري - رحمه الله - يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام"[٤٣].
- الذهبي، قال عقب ترجمته لأحد الرجال الشاميين: "والبخاري ليس بالخبير برجال الشام، وهذا من أوهامه"[٤٤].

فظهر لنا هنا أن نقاد الحديث رجحوا نفي سماع يحيى بن أبي المطاع من العرباض بن سارية، بناء على قرينة أن من نفى السماع هم من أهل بلده، مضافا إليها أن المثبت للسماع قد نص غير واحد من العلماء على وجود أوهام له في الرواة الشاميين، وهذا يقوي الاعتماد على رأي دحيم بإعمال قرينة قول أهل بلد الراوي على قول غيره.

---

[٤٢] الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*، ج١٥، ص١٢١، وابن عساكر، *تاريخ دمشق*، ٥٨: ٩٠.

[٤٣] عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، *جامع العلوم والحكم*، تحقيق محمد الأحمدي، (ط٢، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٤هـ)، ج٢، ص٧٥٩، وذكر الذهبي في *تاريخ الإسلام* ج١٢، ص٥٠٠، أن ابن عساكر أعرف برجال الشام من البخاري.

[٤٤] محمد بن أحمد الذهبي، *تاريخ الإسلام*، تحقيق بشار عواد، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م)، ج٣:، ص٢٣٠.

أثر القرائن في اختلاف النقاد في ترجيح راو بدل راو آخر في الإسناد

المثال الأول

أخرج الترمذي في سننه[٤٥]، قال: "حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن حصين، عن هلال بن يساف، قال: أخذ زياد بن أبي الجعد بيدي ونحن بالرقة، فقام بي على شيخ يقال له: وابصة بن معبد، من بني أسد، فقال زياد: حدثني هذا الشيخ أن رجلا صلى خلف الصف وحده، والشيخ يسمع، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة.

وعقّب الترمذي على هذا الحديث قائلاً: اختلف أهل الحديث في هذا، فقال بعضهم: حديث عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة بن معبد أصح.

وقال بعضهم: حديث حصين، عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة بن معبد أصح.

وهذا عندي أصح من حديث عمرو بن مرة؛ لأنه قد روي من غير حديث هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة بن معبد"[٤٦].

قلت: هكذا ذكر الترمذي اختلاف النقاد في هذا الحديث، ولم يذكر من رجّح منهم الرواية الأولى، ومن رجّح الرواية الثانية، لكنّ الترمذي يرجح حديث حصين لكونه رُوي من غير هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد، أي: وجود متابعة لحصين في روايته.

وبالبحث تبيّن لي ما يلي:

أولاً: أن الإمام أحمد بن حنبل وأبا حاتم الرازي قد رجّحا حديث عمرو بن مرة خلافاً لما رجحه الترمذي.

قال الدارمي بعد أن خرّج الحديث في سننه من رواية حصين: " كان أحمد بن حنبل يثبت حديث عمرو بن مرة ...."[٤٧] ، وقال ابن أبي حاتم بعد أن ساق الروايتين: "قلت لأبي: أيهما أشبه؟ قال: عمرو بن مرة

---

[٤٥] كتاب أبواب، الصلاة، باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده، ج١، ص٣٠٥، حديث رقم ٢٣٠.

[٤٦] انظر: الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، *علل الترمذي الكبير*، ترتيب أبو طالب القاضي، ص٦٧، فقد ذكر الكلام نفسه.

[٤٧] قاله في كتاب الصلاة، باب في صلاة الرجل خلف الصف وحده، ج٢، ص٨١٥، عقب الحديث رقم ١٣٢٢، وللعبارة تتمة سيأتي ذكرها.

أحفظ"[٤٨]، وقال ابن رجب الحنبلي: "رجّح أحمد وأبو حاتم الرازي رواية عمرو بن مرة"[٤٩]، وهي الرواية التي رجّحها ابن رجب أيضاً، فقال عن حديث وابصة: "وله طرق، من أجودها: رواية شعبة، عن عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة بن معبد، أن رجلاً صلى خلف الصف وحده، فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يعيد الصلاة"[٥٠].

ثانياً: ممن رجّح رواية حصين غير الترمذي: الدارمي، والبغوي، قال الدارمي: " كان أحمد بن حنبل يثبت حديث عمرو بن مرة وأنا أذهب إلى حديث يزيد بن زياد بن أبي الجعد"[٥١]، وقال ابن رجب: " ورواه أيضاً منصور، عن هلال بن يساف، كذلك خرَّجه أبو القاسم البغوي في معجمه، وأشار إلى ترجيح رواية حصين بمتابعة منصور له"، وقال أيضاً: "ورجّح عبدالله الدارمي والترمذي رواية حصين؛ لأن الحديث **معروف** عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة من غير طريق هلال بن يساف، فإنه رواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد، عن عبيد بن أبي الجعد، عن وابصة"[٥٢].

ثالثاً: ذهب ابن حبان، ومن بعده ابن القيم، وأخيرا أحمد شاكر إلى أن الطريقين محفوظان؛ أما ابن حبان فقد أخرج الحديث في صحيحه من طريق شعبة عن عمرو بن مرة، ثم أخرجه من طريق حصين، وقال: "سمع هذا الخبر هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة بن معبد، وسمعه من زياد بن أبي الجعد، عن وابصة، والطريقان جميعا محفوظان"[٥٣]، ونقل ابن القيم كلام ابن حبان وارتضاه[٥٤].

أما الشيخ أحمد شاكر فنقل سند الترمذي الذي تقدّم، وعلّق على جملة "والشيخ يسمع"، قائلاً: " والشيخ يسمع، جملة معترضة، يريد بها هلال أن زياداً حدثه بالحديث عن وابصة بن معبد بحضرته وسماعه، فلم ينكره عليه، فيكون من باب القراءة على العالم، وكأن هلالاً سمعه من وابصة، ولذلك كان

---

[٤٨] ابن أبي حاتم، *علل الحديث*، ج٢، ص١٤٢ وما بعدها.
[٤٩] ابن رجب الحنبلي، *فتح الباري*، ج٧، ص١٢٨.
[٥٠] المصدر نفسه.
[٥١] الدارمي، *السنن*، ج٢، ص٨١٥، عقب الحديث رقم ١٣٢٢، وسيأتي الكلام على رواية يزيد.
[٥٢] ابن رجب الحنبلي، *فتح الباري*، ج٧، ص١٢٨، ولم أجده في المطبوع من معجم البغوي.
[٥٣] ابن حبان، *الصحيح*، ٥ج، ص٥٧٦ وما بعدها، حديث رقم ٢١٩٩ ورقم ٢٢٠٠، ثم في الحديث الذي يليهما رد على من زعم أن هلال بن يساف تفرد به.
[٥٤] ابن قيم الجوزية، *تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته*، ج١، ص١٢٥.

هلال يرويه في بعض أحيانه عن وابصة، بدون ذكر زياد وهي رواية متصلة ليس فيها تدليس، وإلى هذا يشير قول الترمذي، فيما سيأتي: "وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة"[٥٥].

رابعاً: ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الحديث مضطرب، ولم يرجحوا رواية على أخرى، قال ابن رجب بعد أن ذكر بعض الاختلافات في طرق الحديث: "وقد جعل بعضهم هذا الاختلاف اضطراباً في الحديث يوجب التوقف، وإلى ذلك يميل الشافعي في الجديد، وحكاه عن بعض أهل الحديث، بعد أن قال في القديم: لو صح قلت به. فتوقف في صحته"[٥٦].

نخلص مما سبق إلى:

أن هناك من رجح حديث عمرو بن مرة لكون عمرو أثبت وأحفظ، وهناك من رجّح حديث حصين؛ لوجود من تابعه في هذه الرواية ولعدم تفرد هلال بن يساف بها، وأن الحديث معروف عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة من غير طريق هلال بن يساف، وهناك من صحح الوجهين، ومنهم من حكم على الحديث بالاضطراب.

[٥٥] الترمذي، *سنن الترمذي* بتحقيق أحمد شاكر، ج١، ص٤٤٥، ورواية هلال بن يساف عن وابصة دون ذكر أحد بينهما أخرجها أحمد في مسنده، ج٢٩، ص٥٣٢، وقال شعيب الأرناؤوط: "إسناده صحيح، رجاله ثقات، ورواية هلال بن يساف عن وابصة متصلة".

[٥٦] ابن رجب الحنبلي، *فتح الباري*، ج٧، ص١٢٩، ولم أجد نص كلام الشافعي ولا كلام البزار، وأما كلام ابن عبدالبر ففي *التمهيد* ج١، ص٢٦٩، قال: "وحديث وابصة مضطرب الإسناد لا يثبته جماعة من أهل الحديث".

قلت: أما حديث عمرو بن مرة، فرواه عنه: شعبة بن الحجاج وزيد بن أبي أُنيسة[٥٧]، وقد سُئل الإمام أحمد عن حديث يرويه حصين عن عمرو بن مرة، ويرويه شعبة عن عمرو، فقال: "شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين"[٥٨].

وأما حديث حصين بن عبدالرحمن، فرواه عنه: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن إدريس، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبثر، وأبو الأحوص، سلام بن سليم، وهشيم بن بشير[٥٩]، ومن هذا التخريج يظهر لنا أن شعبة رواه بالوجهين.

---

[٥٧] أخرجه ابن أبي شيبة ج٢، ص١٩٣، رقم ٥٩٤١ قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا شعبة. و«أحمد» ج ٢٩، ص٥٢٤ رقم ١٨٠٠٠ قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة. وفي ج٢٩، ص٥٣٢ رقم ١٨٠٠٥ قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة. و«أبو داود» رقم ٦٨٢ قال: حدثنا سليمان بن حرب، وحفص بن عمر، قالا: حدثنا شعبة. و«الترمذي» رقم ٢٣١ قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة. و«ابن حبان» رقم ٢١٩٨ قال: أخبرنا الحسين بن عبدالله بن يزيد القطان، بالرقة والرافقة جميعا، قال: حدثنا حكيم بن سيف الرقي، قال: حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة. وفي رقم ٢١٩٩ قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عون، قال: حدثنا أبو قديد، عبيد الله بن فضالة، قال: حدثنا الحجاج بن محمد، قال: حدثنا شعبة. كلاهما (شعبة بن الحجاج، وزيد بن أبي أنيسة) عن عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، به

[٥٨] أحمد بن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال* (رواية ابنه عبدالله)، ج١، ص٤٦٣، وإن كان هذا التقديم لشعبة مقارنة بحصين، لكنها تدل على تقدم شعبة بوجه عام في حديث عمرو بن مرة، والله أعلم.

[٥٩] أخرجه الحميدي (٩٠٨) قال: حدثنا سفيان. و«ابن أبي شيبة» ج٢، ص١٩٢ رقم٥٩٣٧، وج١٤، ص١٥٦ رقم ٣٧٢٣٣ قال: حدثنا عبدالله بن إدريس. و«أحمد» ج٢٩، ص٥٢٩ ، رقم١٨٠٠٢. قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفيان. وفي ج٢٩، ص٥٣٤ ، رقم ١٨٠٠٧ قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة. و «الدارمي» رقم ١٣٩٩ قال: أخبرنا أحمد بن عبدالله، قال: حدثنا أبو زبيد، هو عبثر بن القاسم. و «ابن ماجة» (١٠٠٤) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس. و «التِّرمِذي» رقم ٢٣٠ قال: حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو الأحوص. و «ابن حِبَّان» رقم ٢٢٠٠ قال: أخبرنا أبو يَعلى، قال: حدثنا زكريا بن يحيى، قال: حدثنا هشيم، **جميعهم** عن حصين بن عبدالرحمن، عن هلال بن يساف، قال: أراني زياد بن أبي الجعد شيخا بالجزيرة، يقال له: وابصة بن معبد، قال: ... الحديث.

ومما يقوي هذا الوجه:

١. وجود متابعة لحصين، فقد أخرج عبدالرزاق الحديث في "مصنفه"[٦٠]، من طريق **منصور**، عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة بن معبد، وأخرج الإمام أحمد في "مسنده"[٦١]، والدارمي في "سننه"[٦٢]، من طريق عبدالله بن داود، وابن حبان في "صحيحه"[٦٣]، من طريق وكيع: كلاهما (وكيع، وعبد الله بن داود) عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد، عن عمه **عبيد بن أبي الجعد**، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة بن معبد.

٢. القصة التي ذكرت في سياق سند هذا الحديث؛ فيما قاله هلال بن يساف: "أخذ زياد بن أبي الجعد بيدي ونحن بالرقة، فقام بي على شيخ يقال له: وابصة بن معبد، من بني أسد، فقال زياد: حدثني هذا الشيخ، أن رجلاً صلّى خلف الصف وحده، **والشيخ يسمع**"[٦٤]، فهي تدل على ضبط راو القصة لما سمع ولما حدث، فوجود قصة في سند الحديث عدّه الأئمة من وجوه الترجيح، قال الإمام أحمد: "إذا كان في الحديث قصة دلَّ على أن راويه حفظه"[٦٥].

٣. كون الحديث معروف عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة من غير طريق هلال بن يساف، كما ذكر ذلك ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي.

وبعد، فقد تبين في هذا المثال اختلاف الأئمة في ترجيح وجه على آخر في الحديث الواحد، وكل بحسب ما يقع له من القرائن يرى أنها تؤيد مذهبه، ويرى أنها أقوى من غيرها، وربما قارئ هذا المثال يرجح أحد هذه الوجوه لما معه من قرائن هي بنظره واجتهاده أقوى من القرائن التي تحفّ الوجه الآخر، ولستُ أنا هنا بصدد ترجيح وجه على آخر بقدر ما أود إبراز مسألة اختلاف نظر النقاد للقرائن وتقديم بعضها على بعض.

---

[٦٠] رقم ٢٤٨٢، وهي الرواية التي أشار ابن رجب أن البغوي قد أخرجها في معجمه.
[٦١] ج٢٩، ص٥٣١، رقم١٨٠٠٣،
[٦٢] رقم ١٤٠٠.
[٦٣] رقم ٢٢٠١.
[٦٤] وقد رويت هذه القصة بعدة ألفاظ جميعها تؤدي المعنى نفسه.
[٦٥] ابن حجر، *هدي الساري*، ص٥٢٥.

المثال الثاني:

اختلفت الروايات عن أبي إسحاق السبيعي في حديث عبد الله بن مسعود: "خرج النبي ﷺ لحاجة، فقال: التمس لي ثلاثة أحجار.... الحديث"[٦٦]، فهذا الحديث يروى عن زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، ويروى كذلك عن إسرائيل، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله.

سأل الإمام الترمذي الإمام أبي عبد الله والإمام الدارمي عنه، قال: "سألت عبدالله بن عبدالرحمن: أي الروايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء، وسألت محمداً عن هذا، فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله، أشبه، ووضعه في كتاب الجامع[٦٧].

وخالف الإمام الترمذي شيخه البخاري، فرجح رواية إسرائيل، فقال: "وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع.

وسمعت محمد بن المثنى يقول: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم، قال أبو عيسى: وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، وأبو إسحاق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه، وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي أن لا تسمع من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق".

المدقق في كلام الإمام الترمذي يجد جملة من القرائن من أجلها رجح رواية إسرائيل، على غيرها من الروايات، وهذه القرائن هي:

أولاً: أن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق ممن خالفه ويقصد بذلك زهيراً ومن معه.

ثانياً: متابعة قيس بن الربيع لإسرائيل.

---

[٦٦] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروث، ج١، ص٤٣، حديث رقم ١٥٦، من طريق زهير عن أبي إسحاق. وغيره من أصحاب السنن كما سيأتي في مكانه.

[٦٧] سيأتي تخريجها.

ثالثاً: كلمة عبدالرحمن بن مهدي في اعتماده على روايات إسرائيل عن أبي إسحاق لأنه كان يأتي بها أتم.

رابعاً: أن زهيراً في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، وأبو إسحاق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه.

خامساً: مقولة أحمد بن حنبل التي تحمل في ثناياها إشارة إلى ضعف حديث زهير في أبي إسحاق.

فهذه خمسة قرائن اعتمدها الترمذي لترجيح رواية إسرائيل عن أبي إسحاق وتقديمها وإعلال رواية زهير وتأخيرها، والترمذي بذلك يكون قد وافق أبا زرعة الرازي في ترجيح رواية إسرائيل، إذا قال أبو زرعة بعد أن ذكر الاختلاف في هذا الحديث: " والصحيح عندي حديث أبي عبيدة، والله أعلم، وكذا يروي إسرائيل – يعني عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة- وإسرائيل أحفظهم"[٦٨].

ونجد في مقابل كلام أبي زرعة والترمذي وترجيحهم رواية إسرائيل، أن الإمام البخاري قد خالفهم ورجّح رواية زهير بن معاوية ووضعها في صحيحه، فقال: "حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، قال: - ليس أبو عبيدة ذكره[٦٩] - ولكن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنه سمع عبدالله يقول: «أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته

[٦٨] انظر: ابن أبي حاتم، *علل الحديث*، ج١، ص٥٣٤. وما بعدها، وقد أشار الدارقطني في علله ج٥، ص٢٣-٣٩) للاختلاف الشديد في الروايات عن أبي إسحاق، ونقل ابن حجر في الهدي (ص٣٤٨) كلمة للدارقطني لم أجدها في العلل، وهي قوله بعد ذكره لروايات الحديث: "وأحسنها سياقاً الطريق الأولى التي أخرجها البخاري، ولكن في النفس منها شيء؛ لكثرة الاختلاف فيه على أبي إسحاق"، فالله أعلم.

[٦٩] ذكر العيني عند شرحه لهذا الحديث في العمدة ج١، ص٤٦٠. من لطائف إسناده، قال: "ومنها: نفى أبو إسحاق روايته ههنا عن أبي عبيدة وتصريحه بأنه لا يروي هذا الحديث ههنا إلا عن عبدالرحمن بن الأسود وهو معنى قوله: قال ليس أبو عبيدة ذكره، أي قال أبو إسحاق: ليس أبو عبيدة ذكره لي، ولكن عبدالرحمن بن الأسود هو الذي ذكره لي، بدليل قوله في الرواية الآتية المعلقة: حدثني عبدالرحمن، وقال بعضهم: وإنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية عن عبدالرحمن مع أن الرواية عن أبي عبيدة أعلى له لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف رواية عبدالرحمن فإنها موصولة".
قلت: وهذا فيما أظن أحد المعاني التي لأجلها أودع البخاري رواية زهير في صحيحه، وليس رواية إسرائيل، فإن رواية إسرائيل هي التي فيها أبو عبيدة، والمدقق في عبارة أبي إسحاق هذه يجد أنها تدل على مزيد ضبط وحفظ وإتقان. فكانت قرينة ترجيح، والله أعلم.

بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة» وقال: «هذا ركس»، وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق، حدثني عبد الرحمن".

قلت: سأبدأ أولاً بالكلام على القرائن الخمسة المستنبطة من كلام الترمذي، فقد ذكر أبو زرعة والترمذي أنَّ إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق، ويُعترض على هذا القول بجواب أبي داود السجستاني للآجري عن زهير وإسرائيل في أبي إسحاق، فقال: "زهير فوق إسرائيل بكثير"[٧٠].

وذكر الترمذي قرينة وجود المتابعة لإسرائيل، فقد تابعه قيس بن الربيع، قال ابن حجر: "وأما متابعة قيس ابن الربيع لرواية إسرائيل فإن شريكاً القاضي تابع زهيراً وشريك أوثق من قيس"[٧١].

وذكر أيضاً في تعليله لرواية زهير قرينة أنه سمع من أبي إسحاق بأخرة، وأبو إسحاق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه، ومفهوم المخالفة في هذا التعليل أن إسرائيل لم يكن سماعه من أبي إسحاق بأخرة حين ساء حفظه، فتقدم روايته، ولكننا نجد بالبحث أن الإمام أحمد بن حنبل قال: "إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق من إسرائيل، ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق ليّن، سمعا منه بأخرة"[٧٢]، أي بعد أن ساء حفظه فلا فرق بينهما وبين زهير في ذلك[٧٣]، فالجميع في ذلك سواء.

وأما كلمة عبدالرحمن بن مهدي باعتماده على روايات إسرائيل؛ لأنه يأتي بها أتم من غيره، فهي كلمة عامة، يقابلها كلمة أبي داود السجستاني المتقدمة: "زهير فوق إسرائيل بكثير".

أما قول أحمد بن حنبل: "إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي أن لا تسمع من غيرهما، إلا حديث أبي إسحاق"، لا يدل على أن إسرائيل هو المقصود في تقديمه عليهما في أبي إسحاق، خاصة إذا نظرنا لكلمة الإمام أحمد نفسه المتقدمة أن "حديث زكريا وإسرائيل عن أبي إسحاق ليّن".

---

[٧٠] أبي داود، *سؤالات الآجري*، ص٦٥، وقد كرر فيها كلمة (بكثير)، وهذا الجواب من أبي داود يعارضه تماما كلام لأبي حاتم إذ قال: "زهير أحبُّ إلينا من إسرائيل في كل شيء إلا في حديث أبي إسحاق"، *الجرح والتعديل*، ج٣، ص٥٨٩.

[٧١] ابن حجر، *هدي الساري*، ص٣٤٨.

[٧٢] المزي، *تهذيب الكمال*، ج٩، ص٣٦١، وانظر: *ميزان الاعتدال* للذهبي، ج٢، ص٦٨.

[٧٣] ورد نص آخر عن الإمام أحمد أيضاً في تليين رواية زهير عن أبي إسحاق، *الجرح والتعديل* لابن أبي حاتم، ج٣، ص٥٨٨، وانظر: تهذيب الكمال للمزي، ج٩، ص٤٢٤.

وبهذا لا يسلم لأبي زرعة والترمذي القرائن التي ذكراها في تقديمهما رواية إسرائيل على رواية زهير[٧٤]، بل يؤخذ على الترمذي أنه قدّم ورجّح طريق إسرائيل وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، مع أنه ثبت عنده عدم السماع بين أبي عبيدة وعبدالله، أي أن الرواية التي رجّحها منقطعة وليست متصلة، فقد ذكر في سننه بإسناده إلى عمرو بن مرة، قال: سألت أبا عبيدة بن عبدالله، هل تذكر من عبدالله شيئاً؟ قال: لا"[٧٥]، وقال أيضاً عقب الحديث: "وأبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود، لم يسمع من أبيه ولا يعرف اسمه"[٧٦].

قلت: قد تعرض الحافظ ابن حجر لهذا الاختلاف بين الأئمة في الترجيح بين روايات الحديث، وقال: "والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح، ...، الروايات المختلفة عنه -يقصد عن أبي إسحاق- لا يخلو إسناد منها من مقال، غير الطريقين المقدم ذكرهما: عن زهير، وعن إسرائيل، مع أنه يمكن رد أكثر الطرق إلى رواية زهير، **والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير**؛ لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيراً[٧٧]، وقد رواه الطبراني في "المعجم الكبير"[٧٨] من رواية يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه"[٧٩] من طريق ليث بن أبي سليم، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود، كرواية زهير، عن أبي إسحاق، وليث، وإن كان ضعيف الحفظ، فإنه يعتبر به ويستشهد، فيعرف أن له من رواية عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه أصلاً، ثم إن ظاهر سياق زهير يشعر بأن أبا إسحاق كان يرويه أولاً عن أبي عبيدة، عن أبيه، ثم رجع عن ذلك، وصيره عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، فهذا صريح في أن أبا إسحاق كان مستحضراً للسندين جميعا عند إرادة التحديث، ثم اختار طريق عبدالرحمن، وأضرب عن طريق أبي عبيدة، فإما أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من أبي عبيدة، أو كان سمعه منه وحدث به عنه، ثم عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه..."

---

[٧٤] ينظر أيضاً: *هدي الساري* لابن حجر، ص٣٤٨، ٣٤٩، و*تحفة الأحوذي* للمباركفوري، ج١، ص٧١.

[٧٥] *سنن الترمذي*، ج١، ص٧٠.

[٧٦] المصدر نفسه، ج١، ص٧١، وقد نص على عدم سماعه من أبيه أيضاً: شعبة وأبو حاتم الرازي.

[٧٧] هي الطريق المعلقة التي ذكرها البخاري عقب رواية زهير الموصولة.

[٧٨] ج١٠، ص٧٥، حديث رقم ٩٩٥٥.

[٧٩] كتاب الطهارات، باب ما كره أن يستنجى به ولم يرخص فيه، ص١٧٧، حديث رقم ١٦٦٢.

قلت: يتبين لنا من هذا المثال وأقوال العلماء فيه أن الترجيح بالقرائن أمر اجتهادي يرجع لنظر الناقد ومقارنته بين الروايات، ولا يجزم فيها بشيء على آخر خاصة إذا كانت القرائن قوية في الجانبين كما في هذا المثال، لأجل ذلك ختم الحافظ ابن حجر كلامه حول هذا الحديث بعد أن ذكر عدم دقة كلام الترمذي بإعلال رواية زهير بقوله: "على أن الذي حررناه لا يرد شيئاً من الطريقين، إلا أنه يوضّح قوة طريق زهير واتصالها وتمكنها من الصحة، وبُعد إعلالها"[٨٠]، ولهذا كانت الراجحة عند الإمام البخاري.

الخاتمة

في ختام هذا البحث ظهرت عدة نتائج يمكن إيجازها بمايلي:

- للقرائن أثر واضح في علل الحديث، وأن من سمات المنهج النقدي عند المحدثين في علم علل الحديث البحث عن القرائن في كل حديث لترجيح جانب على آخر.
- اجتزاء أحكام النقاد على الروايات دون النظر في القرائن التي اعتبروها عند الحكم يؤدي إلى وقوع الخطأ في الترجيح بين الروايات.
- إذا تعارضت القرائن فيما بينها واختلف النقاد في ترجيح الروايات، فيكون الأخذ بالقرينة الأقوى، أو بالبحث عن قرائن أخرى تؤيد عمل أحد النقاد على الآخر، وترجّح إحدى القرينتين على الأخرى.
- علل الحديث وإن كانت خفية، إلا أن بعضها أخفى من غيرها وأدق؛ لأجل ذلك اختلف النقاد في ترجيح الروايات في بعضها، واختلفوا كذلك في إعمال القرائن فيها.
- يمكن تقسيم القرائن إلى قرائن قوية أو رئيسية وقرائن أقل قوة أو ثانوية، ولكل ناقد في ذلك نظر خاص به، ولكل حديث خصوصية فيه.
- إعمال القرائن ليس عملاً مطرداً، فمثلاً ليس دائما تقدم قرينة العدد أو الأحفظ، بل قد تقدّم أحياناً، وتؤخر أحياناً أخرى بحسب القرينة المقابلة لها في الجانب الآخر، كان تكون قرينة الملازمة أو أكثر من قرينة في جانب.

[٨٠] ابن حجر، *هدي الساري*، ص٣٤٩.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. *علل الحديث*. الحنظلي الرازي. تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/خالد بن عبدالرحمن الجريسي. ط١. الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. *الجرح والتعديل*. ط١. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، وبيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ.

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة. *المصنف*. تحقيق محمد عوامة. ط١. بيروت: دار القبلة، د.ت.

ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي. *مسألة التسمية*. تحقيق عبدالله علي مرشد. ط١. جدة: مكتبة الصحابة، د.ت.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي. *صحيح ابن حبان المسمى الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان*. ترتيب ابن بلبان الفارسي. تحقيق شعيب الأرناؤوط. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي. أشرف على طبعه محب الدين الخطيب. ط١. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٧هـ.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. *جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم*. تحقيق محمد الأحمدي أبو النور. ط٢. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. *شرح علل الترمذي*. تحقيق همام عبدالرحيم سعيد. ط١. الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٧م.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. تحقيق محمود عبدالمقصود وآخرون. ط١. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ.

ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي. *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. تحقيق مصطفى العلوي. ط١. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي. *الكامل في ضعفاء الرجال*. تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. *تاريخ دمشق*. تحقيق عمرو بن غرامة العمروي. ط١. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.

ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب. *تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته*. تحقيق علي العمران. ط١. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٣٧هـ.

ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. *سنن ابن ماجة*. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. ط١. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي. *من كلام أبي زكريا في الرجال*. تحقيق أحمد محمد نور سيف. ط١. دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني. *سنن أبي داود*. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. د.ط. بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.

أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري. تاريخ أبي زرعة الدمشقي". تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني. د.ط. دمشق: مجمع اللغة العربي، د.ت.

أبو عبيد، القاسم بن سلام. *فضائل القرآن*. تحقيق مروان العطية وآخرون. ط١. دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٥هـ.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. *العلل ومعرفة الرجال*. تحقيق وصي الله عباس. ط١. الهند: الدار السلفية، ١٤٠٨هـ.

أحمد معبد عبد الكريم. *ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حالة الراوي والمروي*. ط١. الرياض: أضواء السلف، ٢٠٠٤م.

البخاري. *التاريخ الكبير*. د. ط. حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية، د. ت.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. *صحيح البخاري*. تحقيق محمد زهير بن ناصر. ط١. دار طوق النجاة: مصورة عن السلطانية، ١٤٢٢هـ.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني. *السنن الكبرى*. تحقيق محمد عبد القادر عطا. ط٣. بيروت: دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٢٤هـ.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى ابن الضحاك الترمذي. *الجامع الكبير سنن الترمذي*. تحقيق بشار عواد معروف. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. *علل الترمذي الكبير*. ترتيب أبو طالب القاضي. تحقيق صبحي السامرائي وآخرون. ط١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني. *التعريفات*. تحقيق مجموعة من العلماء. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم النيسابوري المعروف بابن البيع. *المستدرك على الصحيحين*. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

الحميدي، عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي. *مسند الحميدي*. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

الحويني، أبو إسحاق. *نثل النبال بمعجم الرجال*. جمع وترتيب أحمد بن عطية الوكيل. ط١. مصر: دار ابن عباس، ١٤٣٣هـ.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. *تاريخ بغداد*. تحقيق بشار عواد معروف. ط١.

بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. تحقيق محفوظ الرحمن السلفي. ط١. الرياض : دار طيبة ، ١٤٠٥هـ.

الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد. *سنن الدارقطني*. تحقيق شعيب الارناؤوط وآخرون. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ.

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبدالصمد الدارمي. *مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي*. تحقيق حسين سليم أسد. ط. السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤١٢هـ.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. *تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام*. تحقيق بشار عوّاد معروف. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق محمد رضوان عرقسوسي وآخرون. ط١. دمشق: مؤسسة الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني. *المصنف*. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. د.ط. الهند: المجلس العلمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. *المعجم الكبير*. تحقيق حمدي السلفي. ط٢. مصر: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ.

العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح. *تاريخ الثقات*. ط١. مصر: دار الباز، ١٤٠٥هـ.

العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى العيني. *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. د.ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

المباركفوري، أبو العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم. *تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذ* . د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج. *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تحقيق بشار عواد معروف. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. *صحيح مسلم*. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. *السنن الصغرى*. تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل. ط١. القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٣هـ.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. *السنن الكبرى*. تحقيق حسن عبد المنعم شلبي. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

Vol 18 No 2 1443H/2021M

Al-Zahra'

Journal for Islamic and Arabic Studies

A refereed academic twice yearly journal concerning with Islamic and Arabic studies
published by Faculty of Dirasat Islamiya
Syarif Hidayatullah State Islamic University (UIN) Jakarta

in this issue:

- Receiving the Corona Virus Vaccine While Fasting (a Comparative Study between the Fatwa of the Indonesian Ulama Council and And Fatwa Councils in the Islamic World)
- The Impact of Evidence on the Difference of Critics in Tarjeeh between Narratives and Their Ilal
- Fundamental Differences Related to Laws Discussion According to al-Mardawiy in His Book al-Tahbir Syarh al-Tahrir
- Cultural Diversity and Peaceful Coexistence in Islam
- Symbolic Miracles of the Qur'an (A study on "Fenomenologi Alquran" by Luqman Abdul Qahar Sumabrata)
- Principles and Strategies of Water Security in Islamic Law: an Analytical Study in the Methodology of Application
- The Conditions of the Resurrection in Tafsir and Hadith